التغير الثقافي بقرى شمال البحرين

دراسة استكشافية

نوح أحمد خليفة

أولاً: مقدمة الدراسة:

تكتسب الدراسة السوسيولوجية للثقافة أهمية كبيرة لا لفهم الجماعات والمجتمعات فحسب بل كذلك لاستيعاب ما يدور حولنا وفهم علاقات القوى ضمن جماعات ومجتمعات معينة. إن الحياة الاجتماعية والإنسانية يصعب فهمها ما لم نفهم العوامل الثقافية المحيطة بالمجتمع فهي جزء لا يتجزأ من الحياة الكلية لمجموعة معينة من الأفراد والجماعات، فالعوامل الثقافية مثل الأفكار والمعتقدات والقيم هي التي تحدد هوية الفرد وشخصيته وتجعله جزءاً من الحياة الكلية للجماعة التي ينتمي إليها[1].

لهذا السبب نجد أن الباحثين في المجال السوسيولوجي قد تركزت دراساتهم لفهم الحياة الاجتماعية على التغيرات التي طرأت على ثقافة وقيم المجتمع في مختلف الموضوعات ذات العلاقة منها: المستويات التعليمية، التغير في قيم الزواج، قيم العيش اليومي وأوضاع المرأة وأشكال التواصل والتضامن الأسري والمجتمعي.

في ضوء ما سبق، فإن محاور الدراسة تسعى إلى فهم العوامل الثقافية المؤثرة في البناء الاجتماعي للقرى المبحوثة من حيث أثرها في تشكيل العلاقات المعاصرة للمجتمع سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع.

كذلك، تسلط الضوء على أشكال التغير الثقافي المصاحب لعوامل متعددة منها: الهجرة، الزواج من خارج القرية، والتدين، التعليم. إضافة إلى استكشاف الفاعل المؤثر في المجتمع من خلال العوامل الثقافية التي يحتكم إليها المجتمع وتشمل الأفكار، القيم، والمعتقدات التي ينتج المجتمع نفسه من خلالها.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في الغموض الذي يحيط معظم الأسئلة التي تتوارد إلى ذهن أي باحث أو أي فرد من أفراد المجتمع، وكذلك مختلف المسئولين ذوي العلاقة

بالإنسان والمكان موضع الدراسة عند التفكير في مدى التغير الثقافي بالمجال القروي.

في ضوء ما سبق، فإن إشكالية الدراسة ذلك الغموض الذي يحتاج إلى كشف اللثام عنه من خلال تشخيص البيئة القروية من الناحية الثقافية وإبراز التغيرات الثقافية من مختلف أوجهها المجتمعية حيث الإنسان يؤثر ويتأثر بالبيئة المجتمعية. فما طبيعة التغيرات الثقافية في قرى شمال البحرين؟

ثالثاً: موضوع الدراسة:

إن موضوع التغير الثقافي في المجتمع القروي موضوع حيوي يرتبط بشكل وثيق مع قضايا التغير الاقتصادي والاجتماعي وقضايا أخرى كالانخراط في المعاصرة أو الانغلاق في الشأن المحلي القروي بالتالي فإن هذا الموضوع يفرض نفسه عندما يتم التفكير في فهم وتفسير قضايا المجتمع.

رابعاً: أهمية الدراسة:

◄الأهمية النظرية:

تتمثل الأهمية النظرية في أن الدراسة الراهنة ستوفر مادة علمية أساسية في فهم مجتمع قرى البحرين من ناحية التغير الثقافي. كما أنها تساعد الباحثين في تحديد أفكار دراساتهم المستقبلية من خلال التركيز على إحدى المحاور المدرجة في الدراسة.

◄الأهمية التطبيقية:

من الممكن أن تفيد الدراسة الراهنة صناع القرار والمسئولين في مجال السياسات الحضرية والتنمية الثقافية في تكوين تصور حول المجال المدروس.

كما أن الدراسة من الممكن أن تساعد في تحديد متطلبات تحقيق تواصل أكثر فاعلية مع المجتمع القروي المدروس وكيفيات ربطه بالمجال العام وإذابة حدود الانطواء على الثقافة المحلية.

خامساً: أهداف الدراسة :

١ – التعرف على التغير الثقافي المجتمعي تجاه قيم الزواج المحلي.

٢ – كشف أوجه التغير في السياق التضامني بمجتمع الدراسة.

٣ – التعرف على أثر التدين على التفاعل الاجتماعي القروي.

٤ – كشف طبيعة الثقافة المجتمعية التي تشكل هوية المجتمع.

سادساً: تساؤلات الدراسة:

١ – ما طبيعة التغير الثقافي تجاه قيم الزواج المحلي ؟

٢ – ما السياق التضامني الجديد في قرى الدراسة؟

٣ – ما أثر التدين على التفاعل بين سكان قرى الدراسة؟

٤ – ما المؤثر الأقوى على مواقف المجتمع القروي المدروس؟

سابعاً: مفاهيم الدراسة:

◄مفهوم التغير الثقافي:

هو كل ما يطرأ من تبدل في جانبي الثقافة سواء أكان مادياً أو معنوياً، فإنه تغير يحدث في جميع نواحي المجتمع (اللغة، الفن، العادات، التقاليد)، وعلى هذا يصبح التغير الاجتماعي جزءاً من التغير الثقافي. لذلك، فليس جميع التغيرات تغيرات ثقافية، هي تغيرات اجتماعية بينما العكس هو جائز.

فالتغير الثقافي هو كل ما يتغير في المجتمع[٢] ويقصد الباحث بالتغير الثقافي إجرائياً، ذلك التغير الناجم عن تطور أساليب التواصل والتفاعل في المجتمع القروي من التقليدي إلى الحديث.

ثامناً: الدراسات السابقة:

لقد اقترنت دراسات التغير الثقافي بميادين وموضوعات مجتمعية متنوعة، طرقها باحثون كثر من مختلف دول العالم. فإن التغير الثقافي رهن قناعات وتصورات المجتمع إتجاه مستجدات العصر الحديث. كما أنه أقصر الطرق لبلورة عطاء المجتمعات في مختلف مجالات الحياة أبرزها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لقد تبين من خلال الدراسات السابقة أن مواضيع الزواج ،التعليم، الدين، والهجرة، الشباب، التضامن، المرأة الأكثر تأثيراً في أغلب الأطروحات العلمية والتوجهات الفكرية المختلفة. في ضوء ذلك فقد رصد الباحث مجموعة متنوعة من الأطروحات التي حاولت دراسة موضوع التغير الثقافي حيث شكلت المعطيات تصوراتنا إتجاه الدراسات ذات الشأن السوسيوثقافي.

لقد تناولت إحدى الدراسات تأثير مجموعة من العوامل والمتغيرات الثقافية في القرى أبرزها التعليم، خروج المراة للعمل، الهجرة والسفر والانفتاح على الثقافات الأخرى. كذلك ركزت على معرفة الناس بعضهم بعضاً في القرى وتفاعلهم التلقائي في الزواج وعدم وجود وسيط للزواج كمؤثر ثقافي في الوسط القروي. كما ركزت على أن الزواج المرغوب أكثر من غيره في القرية هو زواج أبناء العمومة، وأن ملامح الانفتاح على الزواج الخارجي بسيطة(٣).

دراسات أخرى تناولت تأثير الهوية الاقتصادية الفردية في التغير الاجتماعي والثقافي وتباين الانتماءات الاجتماعية وظهور أنماط جديدة من العيش وتبين الدراسة أن هذه الأنماط أخذت في التطور. كذلك قامت الدراسة برصد تصورات الأفراد للحدود القائمة في نظرهم بين المجال الأسري الداخلي بمضامينه الخاصة والحميمة والمجال الخارجي العمومي.

كما تشير الدراسة إلى انتقال المجتمع من كيان أسري خاضع لسلطة الأب إلى

الاستقلال الذاتي والحر وترسخ نزعة الانفصال السكني عن الأسرة الأصلية والانفراد بالقرارات في بعض الميادين والأخذ بما يستجيب بالأساس لحاجياتهم وتطلعاتهم[٤].

في الوقت نفسه أشارت دراسة أخرى إلى النخب الجديدة في الأوساط القروية وقطيعتها مع النخب التقليدية السابقة وتبين الدراسة بروز فئات شابة من خلال ما توفرت عليه من مؤهلات وقدرات من أن تقتحم دوائر الفئات القيادية.

وكذلك بينت الدراسة، أن تعاقب الأجيال وانتقال النفوذ قد أبان عن وجود فئات استطاعت أن تقتحم حقولاً جديدةً عدة أبرزها الحقل الجمعوي الذي بدأ يعرف دينامية قوية أدت إلى خلق فرص جديدة للحركية أمام فئات مختلفة أبرزها الشباب والفئات النسوية[٥].

إن النسق الاجتماعي القروي تغير أيضاً بتطور مشاركة المرأة ومساهمتها في تطور المجتمع. وكذلك الحال فإن المرأة عنصر ثبات ومقاومة من خلال احتفاظها بالعيش القروي في أطره الحركية والمعيشية والثقافية.

وتبين الدراسة أن المرأة تحاول أن تحافظ على العلاقات القروية القرابية مادامت جزءاً من بنيتها الدينية وانتمائها الاجتماعي، وما تشكله بالنسبة لها هذه البيئة من آلية دفاع نفسية، فهي السند الذي تعود إليه عند الضرورة[٦].

كما بينت دراسة آخرى العائد الاجتماعي لمحو أمية المرأة، وانعكاسه على التمسك بتعليم الأولاد حيث أن تعليم الأولاد قرار مشترك في الاسرة. كذلك بينت مردود تعليم المرأة على شبكة العلاقات الاجتماعية من حيث علاقتها بزوجها وأولادها ثم علاقاتها بالأقارب والجيران[٧].كذلك كشفت دراسة أخرى، العلاقة بين المستوى التعليمي ودور المرأة في اتخاذ القرار الأسري بتحديد عدد الأبناء، إضافة إلى دورها في القرار المتعلق بتعليم الأبناء[٨].

على الجانب الآخر نجد أن المؤسسات الثقافية والدينية الأكثر اشتغالاً في

مقاومة موجة التحولات التي يعرفها الفضاء القروي. فقد بينت إحدى الدراسات ضرورة الانتباه إلى مسألة التغير الاجتماعي وما يفرزه من قضايا جدلية بين الثوابت والمتحولات، أو بين المقاومة ومستوى التحول.

فقد ذكرت الدراسة أن الجيل المتبقي من الفقهاء مازال يعيد إنتاج نفسه من خلال إنتاج جيل جديد، ليشكل بعد ذلك جزءاً من فضاء القرية المتحول. كما تبين الدراسة علاقة تراجع الأدوار الفلاحية بين أفراد المجتمع يتزايد الارتباط بالفقيه والمؤسسة الدينية حيث يتحول المجتمع من مشغول بالمهام الفلاحية إلى متفرغ للشأن الديني والثقافي[٩].

لقد بينت الدراسات السابقة تغير مختلف الأدوار المجتمعية باتجاه نظام الحياة الجديدة غير أن معطيات أخرى تعكس أن تحول المجتمع من منشغل بالإنتاج إلى مستهلك، إضافة إلى ضعف برامج التنمية في المجال القروي بالمقارنة مع الأوساط الحضرية الأخرى ممثلة في المدن واستمرار مقاومة المؤسسة الدينية لموجة التحولات واحتفاظها بأدوارها وأدوار أخرى أحدث عن طريق إعادة إنتاج نفسها، فجميع ماذكر مؤشرات تبين الواقع الثقافي في المجال القروي.

تاسعاً: مدخل نظري:

تتنوع النظريات المفسرة للتغير الثقافي بحسب طبيعة المجتمع المدروس فإن النظريات كثيرة ومتنوعة، منها تناولت التغير الحتمي مثل ذلك التغير المرتبط بالحتمية الجغرافية أو الحتمية البيولوجية. كذلك النظرية التطورية فهي متوازية مع النظريات الحتمية وتسير في اتجاه واحد وتعرف بالنظريات الخطية.

كما تشير النظريات البنائية الوظيفية إلى العلاقات المستمرة بين الوحدات الاجتماعية والآثار المترتبة على النشاط الاجتماعي الذي يظهر في شكل إضافات في الحجم والمكونات يصاحبه دائماً عمليات للتكامل والتوازن.

ومن فروعها التطور الدينامي والتوازن الدينامي والوظيفية الكلاسيكية ونظرية التحديث الوظيفية[١٠].

وتعتبر النظريات البنائية الوظيفية الأكثر توافقاً مع طبيعة الدراسة الراهنة وموضوعاتها حيث تبين العديد من المؤشرات وجود تطور دينامي وتوازن أحدث في مواقع متعددة تكشف عنها الدراسة الميدانية.

عاشراً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١ – منهج الدراسة:

تعتبر الدراسة وصفية تحليلية، ومن ثم تعتمد بشكل أساسي على معطيات الأسلوب الوصفي التحليلي وخاصة التحليلات الكيفية، وذلك من واقع معطيات وبيانات الدراسة الميدانية التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات المتعمقة مع بعض الحالات في القرى التي تم اختيارها كمجال للدراسة الميدانية.

٢ – مجالات الدراسة:

أ– المجال المكاني:

تعتمد الدراسة على ست قرى متباينة ثقافياً من حيث: درجة التدين، والتغير الاجتماعي، والانفتاح والانغلاق والكثافة السكانية، وهي(قرية الشاخورة، قرية جنوسان، قرية كرانه، قرية المالكية، قرية بوري، قرية الدراز). وتمثل هذه العينة الشريط القروي الساحلي الواقع في شمال البحرين ويقع ضمن مناطق المحافظة الشمالية.

ب– المجال البشري:

تم اختيار عشر حالات من أرباب الأسر موزعين على قرى الدراسة بطريقة غير عشوائية (عمدية أو مقصودة)، وذلك لكي تعبر عن التنوع والتباين في المستويات الاجتماعية والثقافية والمهنية والاقتصادية والظروف المعيشية والسكنية.

كما أنها تعبر عن التنوع في أنماط الأسر التي ينتمون إليها (أسر نووية وأخرى ممتدة) من ناحية أخرى.

وبناءً على ذلك، فقد وزعت الحالات بين: مزارعين وبحارين ورجال أعمال ورجل دين وسياسي سابق ومتقاعد.

ولا شك في أن تنوع الحالات من حيث المهن والأعمار والظروف المعيشية والمادية والثقافية سوف ينعكس بشكل كبير على آرائهم وتصوراتهم حول التغيرات التي تعرضت لها أسرهم بخاصة والمنطقة المدروسة بشكل عام.

٣ – أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المقابلة المتعمقة كأداة أساسية لجمع البيانات الميدانية التي تم تطبيقها على حالات الدراسة. وقد تضمنت استمارة المقابلة مجموعة من المحاور الرئيسية والفرعية منها: البنية الثقافية والتضامن والتعليم وأوضاع المرأة والتدين. كما اعتمدت الدراسة على الملاحظات العلمية التي سجلها الباحث أثناء وجوده في الميدان، ومن خلال تجوله في قرى الدراسة. وكذلك من خلال الحديث مع بعض الإخباريين من كبار السن وذوي الخبرة فيما يتعلق بالظروف المعيشية والحياتية والاقتصادية التي يعيشها سكان تلك القرى.

٤ – أساليب تحليل البيانات:

تعتمد الدراسة بصورة أساسية على المقابلات المتعمقة مع حالات من أرباب الأسر التي تم اختيارها على مستوى قرى الدراسة، فإن أسلوب التحليل الكيفي للبيانات يفرض نفسه كأسلوب ملائم لتحقيق أهداف هذه الدراسة التي تنتمي الى الدراسات الوصفية.

حادي عشر: الدراسة الميدانية:

إن فهم وتحليل البنية الاجتماعية والثقافية لقرى الدراسة، ومن ثم الكشف عن

تأثير ذلك على الأسرة القروية، من وجهة نظر حالات الدراسة يُعد مطلباً مهماً في الدراسة، ولذلك فالأمر يتطلب منا التركيز على عدد من المحاور والعناصر المهمة من أهمها:نظم الزواج السائدة الآن مقارنة بما سبق. وكذلك أنماط العلاقات الاجتماعية والقرابية السائدة والخريطة السكانية للقرى بصورة عامة ومدى تأثير العمالة الوافدة في مجتمع القرية على كافة المستويات:الاجتماعية والاقتصادية والسكنية.

هذا إضافة إلى التركيبة الاجتماعية إلى جانب التعرف على مدى التداخل والتعايش بين عناصر البنية الثقافية التقليدية(العادات والتقاليد والأعراف) مع العناصر الثقافية الجديدة ومدى إنعكاس هذه المتغيرات جميعها على أوضاع المجتمع القروي ومن ثم خصائص الأسرة في قرى الدراسة.

١ – الزواج :

فيما يتعلق بنظم الزواج وما يرتبط بها من طقوس وممارسات وتكاليف وما إذا كان النظام السائد الآن هو الزواج الداخلي أو القرابي، أي من داخل العائلة أو العشيرة أو من خارجها، فقد تباينت آراء الحالات حول هذه الظاهرة، فالبعض يرى أن نظام الزواج القرابي أو العائلي ما يزال موجوداً لكنه ليس بنفس الانتشار الذي كان عليه قديماً. بينما يرى البعض الآخر أن الزواج الخارجي، أي من خارج نطاق العائلة أو العشيرة أو القبيلة قد تراجع ايضاً، وذلك بفعل التطور والانفتاح الذي تشهده جميع القرى الآن. فقد أشارت إحدى الحالات من قرية«بوري» وذلك على النحو التالي:"الزواج من خارج المنطقه هذا أمر طبيعي في كل مكان ولا تروح بعيد أنا عندي ثلاث بنات وحده منهم في قرية دمستان وحده في الجفير وحده في عراد".

بينما أشارت حالة أخرى من قرية«الدراز» إلى مايلي:"الزواج من خارج القريه موجود بس من اتجي وحده من خارج القريه ما يسمونها باسم بلدتها فلانه السماهيجيه الساريه مايقولون اسمها الجمريه من تاخذ من بلده أخرى ما ينادونها بإسمها وحتى ولدها يسمونه ولد الجمريه ولد الساريه ولد الباربارية، يعني شيء مميز ولطيف، هذي

(ع.أ.ل) مرته الأوليه السنديه معروفه السالفه يميزونها ومايقولون باسمها باسم منطقتها".

بينما أشارت حالة أخرى من قرية المالجية إلى تغير مواصفات الزواج كمتغير أسهم في تقلص عدد أفراد الأسرة في المنزل الواحد وعزوف الفتيات عن الرجال غير المتعلمين وغير المتمكنين من متطلبات الحياة، وذلك على النحو التالي:"ربع المالجيه كله راحو بني جمره راحو كرزكان هاكم النسوان صارو كبار في الماجيه ولا احد ماخذنهم، مايحبون يقعدون وياعمتهم طلعوا برا المالجية، إذا يجيها واحد من برا القريه تشرط عليه تسوي بيت لبنتي، يبغون واحد بخير يبغون كل وحده بروحها، واذا تشرطت على الصبي يفج من عندها ومن بعيد تعرف ان بيت فلان عنده هالقد ولد وهالقد بنت، من يجي يخطبها قالت انا مابي".

بينما تبين من خلال حالة أخرى من قرية جنوسان أن تعدد الزوجات متغير هام أثر على بنية الأسرة القروية قديماً وحديثاً خصوصاً بين فئة المزارعين المعروف عنهم قديماً قوة امكانياتهم الاقتصادية بسبب المزارع التي يمتلكونها مما أسهم في ارتفاع عدد الزوجات فكانوا يتزوجون من قرى مختلفة من أنحاء البحرين، وذلك على النحو التالي:"تعدد الزوجات، يعني مثلاً (أ.ح) أخذ ثنتين ورد أخذ الثانية كانو قديماً بخير مال الزرايع يعني يوميه يدخلون ليه مئة دينار مئة وخمسين ، ويتزوجون وياخذون الثانيه، وأحياناً إذا واحد من جنوسان يروح ياخذ من كرانه من الدراز ، يعني من نفس المنطقه بس من قريه ثانية.

ويبدو لنا هنا اختلافات في معطيات الإخبارين حول مدخول المزارع بين القوي والضعيف حيث يتبين أن مدخول الإنتاج الزراعي يسجل تغيراً ما بين زمن وفرة الإنتاج وعمل الأغلبية في نفس المهنة وبين محدودية الإنتاج المحلي حديثاً واحتياجات المناطق القروية من نواحي توفير المنتجات الزراعية للاستخدامات اليومية حيث إنه وفي ظل عزوف الأغلبية عن مهنة إنتاج وبيع المنتج الزراعي واقتصار

المهنة على أشخاص محددين فان رواجها في العقود الأخيرة أكثر ارتفاعا لكن سلبية المهنة تكمن في أنها غير مؤسسية ويمارسها البسطاء من خلال نقاط البيع المؤقته في أغلب الأحيان.

وتعتبر الامكانيات الاقتصادية للفرد قضية ذات انعكاسات اجتماعية مؤثرة تتجلى من خلال قضايا الزواج والطلاق في الوسط القروي، فإن الحالات تؤكد تغير اتجاهات أغلب الفتيات المتعلمات في عملية الزواج ولا يتوقف الأمر عند ذلك فقط إنما يشيع في الأوساط القروية أن ضعف أحوال الرجل تدفع إلى الطلاق، وذلك على النحو التالي: "حالات الطلاق لكل شخص تختلف عن الثاني بحسب الظروف، مره هذه ماعجبته أطباعها، وهذي مايصرف عليها بخيل، فالمرأة تقارن نفسها بمثيلاتها بأخواتها وماتقدر تقعد معاه".

٢ - التضامن:

تشير المعطيات الميدانية إلى مدى تغير أنماط العلاقات التضامنية القرابية والمجتمعية فثمة بعض الحالات وخاصة من الذين يقيمون في القرى التقليدية التي يغلب عليها النمط الزراعي والتي ينتشر فيها نمط المسكن التقليدي، قد أكدوا على أنه لم يعد هناك تضامن اجتماعي كما كان موجود من قبل ليس فقط على مستوى الأسرة الواحدة، بل على المستوى العائلي والقرابي، وذلك على لسان إحدى الحالات من قرية الدراز على النحو التالي: "إذا الأولاد صارو جميع ما يأثر إذا المجتمع والقلوب جميع لو تفرقنا كل واحد في منطقة ما يأثر إذا جيت من العمل أروح أمر على اخوي أو على ابويي أو على والدتي فاحنا نصير جميع ها أنا جفت ولدي ماجاني بروح انا أجوفه يمكن مريض القلوب هالنمونه تستوي مترابطة لو عشنا محل واحد وكل واحد ما يدري عن الثاني ما في فايدة".

بينما أشارت حالة أخرى من قرية جنوسان إلى التضامن على النحو التالي:"التضامن قديماً أزيد من احين، أول يتلايمون كلهم راعيات الفريج وين قالو

بنروح المكان الفلاني يجون يقعدون على فنجان قهو وقلة تمر جاي وقهوة أو في القيض(الصيف) نجيب لينا جم لوميه من الشجرة يعصرون لوميتين وجم قفشه شكر ويسوون ليهم شربت ويقولون ليهم شربو، قديماً التضامن لول ازيد أما الآن كل انسان مشغول أنا باروح أول ليل وأنا باروح آخر ليل قديماً تسهر طول الليل ما عندك شغلات أول ليل وآخر ليل وطول النهار في زرايعنا وفي نخايلنا ومني ومني والي راح السوق يشتغل حمالي، وفليل إذا تسموع تسمعنا وقعدنا على فنجان قهوة وماشي، أما الآن لا يوجد تضامن تلقانا كل واحد يتسمع من صوب".

وقد أشارت حالة أخرى من قرية الدراز إلى التضامن على النحو التالي:" الناس ما يتواصلون مثل الاول جان في الماتم اي والي يطلع من الماتم كل واحد يروح في حاله ، في ناس تمرض وتقوم وناس تمرض وتموت ومحد يدري عن احد حتى الي ساكنين في البيوت القديمة الي جنب بعهم بعض بعد ما يدرون عن بعض كلش، محد يدري عن احد أحين خلاص، قديماً أبوتنا أنا جاهل اشوفهم من الصبح من غبشه عقب الصلاه يسيرون على بعضهم بعض عقب الي يدشون نخايلهم والي يسيرون على بعضهم بعض، اليوم القهوة عند فلان واليوم القهوة فلتان ويدورون على بعضهم بعض وشرب نارجيله وهذيك العشه وجالسين، واذا صار الليل هما قاعدين يقوليك جيب النارجيله".

بينما أكدت حالة أخرى من قرية الدراز وجود حركة تضامن في البناء والمهن:"نعم قديماً في عادات وتعاون يعني هاذيك عادات قديمة والواحد لين بيبني بيت الكل ايجي يساعده يبني معاه، ويساعدونه مجاناً الحين ما في تضامن وكل واحد مشغول بشغله وأبناء البلد مايشتغلون في الطابوق، احنا زمان لول نبني بأيادينا نصير عمال عادي لكن الشباب احين غير والتضامن لما اختفى في البناء تم تعوضه في المال. بينما المهن الي الجار كان يشتغل إلى جانبه الجار في البحرين كلها غير موجودة والناس ما يمارسون العمل التعاوني السابق نعم يتعاونون يسوون ليهم سوق

تعاونيه بس بناء البيوت وما شابه ذلك لا".

ولقد أكدت بعض حالات الدراسة إلى أن نظم التكافل الاجتماعي الآن، قداختلفت عن نظم التكافل التقليدية التي كانت قائمة في الأساس على العلاقات القبلية والعائلية والاجتماعية فضلاً عن علاقات الجيرة أي أن التكافل الاجتماعي قبل ذلك كان محدداً بمجموعة من القيم والعادات والتقاليد التي تعكس البنية الثقافية للمجتمع القروي أما الآن فقد أصبح هناك مؤسسات وجمعيات في معظم القرى لرعاية الفقراء وتقدم المساعدات لهم كنوع من التكافل الاجتماعي حتى يستطيعون مواجهة ظروف الحياة الصعبة والمتغيرة.

لقد أصبحت هذه المؤسسات تقوم بدور اجتماعي مهم في هذه المجالات حيث تشير إحدى الحالات إلى ذلك على النحو التالي:"صار عندنا الكفالة الاجتماعية لتدارك هذه الأسر الفقيرة بعدة أمور هذي عالم الدين يقوم يعطيهم سواءا إذا كانت من الخمس أو غيره، والجمعية الخيرية أيضاً نفس الشئ، وعندها قائمة بالأسر وبإحتياجات الأسر فتدعمهم من ناحيه مادية بفلوس بحسب امكانياتها المادية، وتدعمهم بأكل وغذاء وكسوة العيد والحقيبة المدرسية، وأحياناً للدراسة الجامعية.

ومما سبق نستنتج أن التضامن الاجتماعي العائلي شهد تغيرات كبيرة طالت أفراد الأسرة والعائلة بمجملها والعوائل المتجاورة فقد كان التضامن مهنياً، وكانت العائلة تؤسس للتضامن والاشتراك في مجابهة الحياة. أما على المستوى الحديث فقد تفكك التضامن العائلي وتغير نظام المسئولية المشتركة التي كان يترأسها رب الأسرة وأصبح رب الأسرة على المستوى الحديث المسئول عن أبناءه ويؤسس لهم حياتهم والظروف الاجتماعية التي تعينهم على مواصلة تطلعاتهم، وذلك على مستوى المسكن ومتطلبات الحياة اليومية بينما في الوقت نفسه فإن الأب لا يملك سلطة إبقاء أبنائه إلى جانبه بعد قراراتهم الخاصة بالاستقلالية والخروج من المنزل غير أن منزل رب الأسرة يكون مكاناً جامعاً للأبناء في العطل والمناسبات وإقامة واجبات البر بالوالدين،

فقد تبين من خلال عينة الدراسة أن مسكن الأب مرجعية للأبناء، وأن التضامن المعنوي الأكثر انتشاراً على المستوى الحديث بينما التضامن الاقتصادي الأقل بروزاً، وهذا على مستوى العائلة. أما على المستوى المؤسساتي فإن شيوع وجود الجمعيات الاجتماعية عزز واقع التكافل الاجتماعي فتحول التكافل من قيمة ذاتية يمارسها الأفراد مباشرة إتجاه الآخرين في مجتمعهم أصبح التضامن الاقتصادي على المستوى المعاصر في الوسط القروي (تضامن ذو سلطة مركزية منظمة) يعمل على تنفيذه نخب شبابية.

٣ – التعليم:

ولقد أحدث التعليم حراكاً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً في بعض القرى وخاصة أنه لم يعد قاصراً فقط على أبناء الأغنياء بل أصبح متاحاً وبسهولة أمام أبناء الفقراء، وقد ترتب على انتشار التعليم زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي لمعظم أبناء القرية حيث أشارت إحدى الحالات في قرية «الدراز»، وهي قرية كبيرة غير زراعية، وأكثر انفتاحاً من القرى الأخرىلأنها تستقبل مهاجرين من القرى الأخرى:"التطور في الدراز أكثر مقارنة بالقرى الأخرى، أولاً الدراز أكثرية لما تقارنهم بقرية صغيرة والدراز من القرى الكبيرة مو أكبر وحده لكنها من ضمن القرى الكبيرة، والناحية الثانية أبناء الدراز اتجهو للتعليم الكثرة قديماً يعني يندر في جيلنا الي مادخل المدرسة سنة ثمانية وخمسين ويندر في طفل ما دخلناه المدرسة من النوادر جداً وهذلين أبناء فقراء والإبن الفقير يدرس أكثر من إبن الغني فيضغط على روحه حتى يطلع من الأوائل ويتفوق وفي ناس وايد طلعت ليهم بعثات وأبناء القرى الأخرى ترى مو فقراء قديماً هذاك مرتبط بالنخلة ما تركها وعنده انتاج مستمر ويشتغل، فحالته نسبياً أفضل من حالة ابن الدراز إلي ما عنده نخلة فهو أما يشتغل في بابكو أو في النخلة، أنا اتكلم عن جيلي على الأقل هذيلين أثبتو الغلبويه من تفوقهم وحصلو على بعثات ووظائف في ذلك الوقت وهذا دفعهم وتفكير الإنسان المتعلم غير تفكير الإنسان الي بس عنده فلوس".

ويتضح من خلال ما أوردته الحالة أن هناك تفاوت في القرى من حيث الإقبال على التعليم حيث إن بعض القرى المعروفة بوفرة مواردها الزراعية تتمتع بأحوال اقتصادية أقوى من غيرها، فهذا أثر على اندفاعها إلى التعليم مقارنة بتلك القرى التي لا تتمتع بموارد وفيرة، حيث أن استمرارية الحياة التقليدية تتواجد في تلك القرى المتمكنة زراعياً أكثر من غيرها، وذلك كما بينته الحالة فيما سبق.

كما لعب التعليم دوراً مهماً ومؤثراً في رفع المستوى الثقافي والفكري والسياسي على مستوى أهالي القرية حيث أضافت الحالة:"من ناحيه ثقافية عندنا علماء وشعراء وعندنا مسابقات شعرية، وعندنا من يبحثون عن فعاليات ومسابقات في القصه وفي القصائد فصار نوع من التحرك الثقافي وجتنا الأحزاب اليساريه في الستينات (القومية واليسارية)فصار تفاعل من أخذ و رد ومناقشات فكريه و ما إلى ذلك في هذه المناطق، ومعها الدراز وباربار ولكن الغلبة في الدراز لأن ظهرت مجالات متنوعة وعلى أي حال صار تفاعل ثقافي أدى إلى نهوض المنطقة غير المحلات الجامده منها قرى صغيرة تصير تابعه للدراز بعض الأحيان مثل قرية المرخ وقرية مقابه، مع أنهم مستقلين وزراعيين لكن يعتبرون الدراز مثل أم القرى في هذه المنطقة، مو أهل لكن في نسبه خصوصاً من المرخ وفي أهالي من المرخ نزلو الدراز وأيضاً عوائل من السادة لكن العوائل الأهل نسبه قليلة مو أصلهم من هذي القريتين (المرخ والمقابه) لكنهم عايشين في الدراز".

وقد تبين من خلال معطيات الدراسة تأثير التعليم منذ أوائل المراحل التاريخية التي قادت إلى تطور المجتمع القروي، وذلك من خلال انتشار التعليم كمهنة إلى جانب قطاع النفط، ثم أعقب ذلك تعليم المرأة فتلك الخطوة عززت نشوء ثقافة مغايرة وأسهمت تدريجياً في تفكيك بعض المفاهيم التقليدية على مستوى الإنجاب وأساليب توجيه طاقة الطفل والتنشئة.

إضافة إلى ذلك فإن إسهام عمل المرأة في تنمية الحياة الاقتصادية للأطفال

وتضائل الحاجة إلى الطفل العامل في قطاعات تقليدية كالزراعة إلى جانب التعليم الأمر الذي كان له انعكاسات اجتماعية، وذلك ما تبين جلياً من خلال حديث حالات الدراسة الذين تطرقوا إلى أنهم كانوا يتوجهون من المدرسة إلى العمل في المزرعة بينما الآباء الحاليين أو آباء رفاقهم الأكثر تطوراً منهم تعليماً ومهنياً كان آبائهم يوفرون لهم كل متطلباتهم ولا يترك للطفل أي مجال للانشغال به غير التعليم فإن هذه الفروق أفزت اختلافات بين الأجيال على مستوى قوة التأهيل والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الحديث.

٤ – الهجرة:

لا شك في أن الهجرة الداخلية(من قرية لأخرى)، والهجرة الوافدة (العمالة الأسيوية) عامل مؤثر في تغيير ملامح البنية الاجتماعية والتركيبة الطبقية في معظم القرى، وكذلك واقع الترابط الاجتماعي المحلي وخاصة القرى الأكثر انفتاحاً أو القرى التي لم تتغير نحو الحداثة إلا تغيراً نسبياً وتحولت إلى بيئة سكنية ملائمة لطبقات اقتصادية متدنية مثل العمالة الوافدة خصوصاً في ظل هجرة المواطنيين البحرينيين باتجاه الحداثة في الامتدادات القروية الجديدة.

فقد ظهرت مناطق جديدة كما هو الحال بالنسبة لقرية بوري الجديدة حيث ترك السكان الأصليون من المواطنين القرية القديمة للعمالة الأسيوية بكل ما يحملونه من عادات وتقاليد وأنماط ثقافية مختلفة عن العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية التي يتبناها هؤلاء المواطنين، ومن ثم إتجهوا للإقامة في القرية الجديدة.

وقد أشارت إحدى الحالات إلى ذلك، على النحو التالي:"في شغله ما تعجبني من استوى سوق واقف جاتنا عماله وافده هني صار لهم عمل في سوق واقف وبيوتهم في بوري القديمة، لأن البيوت قديمة وأسعارهم أرخص الان يسمونها بوري القديمة كانت داخل القرية قريبة من المزارع والآن السكان الأصليين فيها يمكن بيت واحد أو اثنين والقرية كاملة مافيها إلا بيتين وعائلتين والباقي صارت كلها بنغاليين في ظل

الوضع الحالي لأن أهالي المنطقة مايقدرون يسكنون هناك مستحيل، الخدمات موجودة لكن يخاف الواحد تغيرت العادات اهناك، غير بوري الجديدة كلها جماعتنا أهل القرية، كل الي جاو بوري من نفس الطايفة تقريباً، إلى جاو في المنطقة إلى توزعت فيها قسايم سكنيه من وزارة الإسكان".

ومن ناحية أخرى فثمة تأثيرات سلبية نتجت عن الاعتماد على العمالة الأسيوية خاصة فيما يتصل بالأوضاع المادية للأسر حيث أشارت إحدى الحالات من قرية كرانه إلى ذلك كما يلي:"إلين ضعفت الأشغال ضعفت الأوضاع وهذلين الأجانب ياخذون مزية البلد، ما يبالون يبون يجمعون فلوس ويروحون بلادهم يعطونك ألف دينار على الفيزه وهذي الألف دينار يجيبونها يروحون يطلعون أضعافها، روح أي قرية تشوف هنود يغسلون سيارات في كل مكان واذا هم يشغلون في برادة يطلعون الفلوس من عيونك هذا بنص روبيه هو يقولون لك بروبية، حاجه بدينار قالولك بدينار ونص يبون بس ياخذون الدينار منك يطلعونه من عيونك".

ومن مظاهر التحول في البنية الاجتماعية والطبقية في بعض قرى الدراسة تزايد عدد العمال الآسيويين الذين أصبحوا يعملون في معظم الدكاكين والمحلات التجارية من خلال استئجارها من الملاك المواطنين. فقد أشارت إلى ذلك إحدى الحالات في قرية المالكية، وهي قرية ذات كثافة عمرانية ومحاذية لمدينة حمد ويوجد في أطرافها مزارع وبحر ومنفتحة أكثر على مدينة حمد والنمط السكني أكثر حداثة مقارنة بالقرى الأخرى.

كما يوجد بها بعض أهل المدن لا يمتنعون عن الإقامة فيها كما هو سائد في المناطق القروية الأخرى المنغلقة كما أن الطابع العمراني الحديث هو النمط الغالب على مستوى القرية بصورة عامة:"المالجيه كلها متاجر ياخذونها الأجانب مو أولاد الديره وأصحاب المحلات يأجرونها وياخذون أجارات وأهل الديره ما يبغون يشتغلون في دكان يحكمهم الدكان ما يقدرون يروحون مني ولا مني كله أجانب وعندك من

هني إلي المجمع، كلها دكاكين الناس عندهم بيوتهم وياخذون أراضي ويبنونها دكاكين الي يقدر هو الي عنده خير البنيان كله من أهل القرى وهذاك الي يتاجر ويشتغل في المتاجر كلهم اجانب المحلات من هذا من النادي وغادي مشرق كلهم محلات بنظام التأجير".

ومما سبق نستنتج وجود ثلاث مراحل على الأقل مرت بها كل قرية انتقل في خلالها المجتمع إلى مراحل أحدث عمرانياً وإجتماعياً وإقتصادياً مما لحق بالبنيات القروية التقليدية تغيرات سكانية تشكلت مع مرور الزمن عكستها الدراسة الراهنة من خلال تشبع الأنوية التقليدية لقرى الدراسة بالسكان الوافدين (الأسيويين) كما أن المعطيات الميدانية قد دللت على وجود تحولات اقتصادية لمجتمع القرية أسست لمراحل أحدث أفرزت هجرات مكانية في القرى نفسها حيث نزح سكان الأوساط التقليدية الى الامتدادات الأحدث. أما عن مساكنهم التقليدية فقد تبين أن مجتمع التجار سكان قرى الدراسة قد استفادوا من مساكنهم التقليدية لتوطين عمالهم فيها، ومن جهة أخرى فان مساكن كثيرة تحولت إلى أملاك مؤجرة لتلك العمالة التي باتت قرى الدراسة تعتمد عليها مؤخراً للعمل في قطاعات خدماتية مختلفة عزف عنها قرويون بعد تطور حياتهم الاقتصادية على المستوى الحديث.

٥ – التدين:

ثمة اتفاق بين الحالات على أن هناك تغيرات قد مست الحياة الاجتماعية والنشاط اليومي الديني للسكان في قرى الدراسة أحد مظاهرها زيادة الوعي الديني بصورة عامة، ومن ثم ممارسة العبادات بشكل منتظم ومستمر حيث أصبح للمساجد والجمعيات الدينية الإسلامية دوراً بارزاً في هذا المجال.

ولقد أكدت إحدى الحالات من قرية الشاخورة على دور المساجد في رفع مستوى الوعي الديني، وذلك على النحو التالي:"المساجد الحين أزيد ليش أول شيء العلم، قديماً يروحون المساجد لكن القلوب خاليه يصلون ركعتين ولا يدرون ويش

هست صراحة أنا اقولها صراحة ما يدرون ويش هست الحين اذا وقف يصلي أول شي المسجد تلقاه الناس واجد وعقب الصلاة يسوون محاضرات والناس اتجي، قديماً كل مسجد إثنين ثلاث يشتغلون فيه، الليلة عليك انت، باجر على الآخر". وأضافت حالة أخرى من قرية كرانه:" الحين تطورت الديانة أزيد من اول لأن العلم زاد، أنا شفت ناس كبار ما يعرفون يصلون ولين تجيبه للصلاة ما يعرف يصلي وسورة الحمد ما يقدر يقراها".

بينما أكدت حالة أخرى من قرية جنوسان أن التدين أصبح حياة اجتماعية للمجتمع بأكمله، وذلك في إشارة إلى تفرغ المجتمع على المستوى المعاصر للحياة الدينية بعكس ما هو سائد قديماً على مستوى انشغال السكان بالحياة الزراعية طوال اليوم:"قديماً الناس ويا الزرايع والبحر ومن الصبح الى الليل حتى الصلاة ما يدرون عنها، ولا يدرون عن شي ما عندهم وقت والتدين احين زاد وكل من طلع تقاعد ماعنده شغله وغيره حزت الصلاه يروح ويتمسح وغيره ويروح المسجد، المساجد عامره أحسن من الاول، قديماً المساجد محد يروح لها ظلمه ولا أحد فيها، الإنسان تفرغ وعى شوي والناس دارسه يعني التدين صار حياة إجتماعيةالآن.

بينما أكدت الحالة نفسها أن مجتمع قرية بوري من الممكن أن يطلق عليه مجتمع متدين بحكم شيوع الثقافة الواحدة داخل القرية وصعوبة خروج البعض عن المألوف داخل القرية فينبذه المجتمع، ذلك على النحو التالي:"التدين الحين أكثر من قبل والوعي الديني أكثر، التدين موجود قبل بس الآن المجتمع عنده وعي أكثر، يعني بالنسبة للبنت تلبس الحجاب واللباس الإسلامي، تطلع لكن ملتزمه بلباسها الاسلامي، ومن ناحية الأولاد العائله تحوله إلىمشروع العمل الاسلامي. يتعلم القرآن والفقه وغيره، يسمونها دورة البلوغ من يوصل عمرالتكليف لازم يروح المشروع، وهذا يطلبونه منك دينياً وشرعياً تدخله، وهذي قيم موجودة وتتواصل حالياً.

ويتبين من خلال الحالة السابقة أن مجتمع القرية يحتكم في توجهاته إلى ثقافة

الأغلبية بمعنى أن سكان القرى رغم بساطتهم إلا أنهم قادرون على تعميم ثقافتهم كمتحكم في الثقافة العامة للوسط الذين يعيشون فيه أي أنهم ما زالوا ينتجون ثقافة خاصة بالوسط الذي يعيشون فيه.

وأشارت حالة أخرى من قرية الدراز إلى أقوال مشابهة للحالة السابقة من قرية بوري، وذلك بخصوص الاحتشام كمظهر للتدين في مجتمع الدراز، وذلك على النحو التالي:"ما نقول التدين منتشر نقول الحفاظ منتشر، والعرف ايضاً ويعتبرون ان عدم الاحتشام عيب، ولكن لا يعني أن ما عدنا مشاكل، الناس ألفت إن تشوف وحده سافره من إلي هني في شقق وغيره لكن ما ألفت ان بنت الديره تصير سافره، يوجد أعداد جداً يسيره، وتشوفهم ما يندمجون في المجتمع يروحون يدشون البيت بسرعة.

وحول تأثير الدين على الأسرة تقاربت الآراء خصوصاً في إتجاه تنشأة الأبناء على الدين فتأثيره على تفتحهم ذهنياً وإلمامهم بأمور الدين والمجتمع كبيرة، فقد أشارت إلى ذلك حالة من قرية كرانة على النحو التالي:"التدين حالياً انتا عندك أولاد جاو من المدرسة وهناك في تعلون وانتا بتجيب بتقولهم تعالوا أكو في درس هناك تعالو درسو مع الاستاذ فلاني، بتعاونه على المدرسة والدراسة إلي عنده وبتعاونه إن عقليته تتفتح، الحين يصلون المغرب ويدرسون القرآن في المسجد إلى الساعه ثمان".

ويتبين من خلال أقوال الحالة السابقة أن الأسر القروية ترتمي في أحضان المؤسسة الدينية سبيلاً لها لتسهيل مهامها التربوية مما يؤكد أن الأسرة تنتظر مردوداً تربوياً من المؤسسة الدينية من خلال أبنائها، فمن هنا يبرز لنا طبيعة العلاقة التي تجمع المؤسسة الدينية بالأسرة، ويقود إلى ذلك وفرة البرامج الدينية في الوسط القروي بشكل عام.

بينما أشارت حالة أخرى من قرية كرانة إلى التدين على النحو التالي:"التدين طور الشباب الاول جاهليه طول نهارنا في الزرايع منهو يدري عندك أحين من تروح قالك المكان الفلاني في درس انتا الكبير الي مادرست تروح تدرس كبار وصغار، زاد

الوعي في القرية أنا الحين ماعرف كلمه ولادي يعرفون قرآن ونصهم يدرسون القران، وكل واحد يقول أنا امبي أغلب الثاني في العلم والصلاة. وهذا الشيء خلا القرية تتطور، ناس يعلمون القرآن وناس يعلمون التجويد، أولادي سبع سنين حافظين القرآن أولاد ولادي صغار وحافظين القران .

مما سبق نستنتج وجود عوامل دفعت بإتجاه ذوبان مجتمع الوسط القروي في قالب ديني يجمع الصغار والكبار، والجميع يشارك في بناء هوية الوسط القروي المحلي بسبب اتكال الأسر على المؤسسة الدينية في تسهيل مهامها التربوية من جهة، ومن جهة أخرى يتبين وجود فراغ اجتماعي بعكس ماهو سائد قديماً من خلال قيام أفراد المجتمع القروي بضخ طاقاتهم في مهنهم التقليدية كالزراعة والصيد بينما على المستوى المعاصر يتبين تعطل قطاع كبير من المجتمع التقليدي الذي ينتمي إلى فئات منها كبار السن أو أبناء أرباب أسر تقليديين قاموا باعادة إنتاج حياتهم التقليدية بواسطة إنتاج أبناء تقليديين أو من خلال أفراد استفادوا من نظام التقاعد المبكر والعروض التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص لينضموا بذلك إلى فئة المتفرغين للممارسات المحلية في الوسط القروي.

ولا شك في أن تلك الظروف تعكس أهمية توجيه جهود القطاعات المختلفة في الدولة الطاقات الاجتماعية الحداثية بإتجاه إعادة إنتاج المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في الوسط القروي وممارسة دور ثقافي واقتصادي حديث من خلال التأسيس لبنية تحتية جديدة تقرب المسافات في الأوساط الحضرية الجديدة والتقليدية وإيجاد جسور تواصل بين القديم والجديد وبث حراك اجتماعي انفتاحي قائم على سواعد الشباب المنخرط في مكونات المجتمع الكوني الجديد.

ولوحظ من خلال معطيات الحالات الميدانية أن سكان الوسط القروي قامو بتشكيل مجال يتناسب مع احتياجاتهم الثقافية والاقتصادية والمجتمعية. كما أنه من المعروف أن المجتمعات التقليدية فقط تمكنت من تشكيل هويتها المادية والمجتمعية

من تلقاء نفسها أما المجتمعات المعاصرة فإن القنوات الحداثية هي المؤثر الحقيقي مما يدفعنا لاستنتاج استمرار وجود مساحات لتشكيل هوية محلية قروية قائمة على خصوصية المجتمع بينما يشير ذلك في الوقت نفسه إلى تراجع محددات التنمية الثقافية الموجهة حكومياً في هذا الوسط الذي تتراجع فيه مؤشرات وجود الثقافة البحرينية العامة ووضوح الثقافة القروية المحلية ذات الخصوصية العالية.

٦ – الفاعل المؤثرفي المجتمع:

تفاوتت معطيات الدراسة حول الفاعل المؤثر في المجتمع وانقسمت إلى عدة اتجاهات منهم من أكد على أن الشباب هم الفاعل المؤثر. أما حالات أخرى فقد أكدت على تجانس مختلف الفئات العمرية في قالب ديني واحد، بينما أكدت حالة أخرى على التضامن كفاعل مؤثر، بينما أكدت إحدى الحالات على التجار كفاعل مؤثر يلجأ له بعض الشباب أو بعض فئات المجتمع.

أما تحليلاتنا العلمية فإنها لن تقفل أي باب من الأبواب المذكورة لكونها تعبر عن خليط متجاس في التأثير يدعم بعضه الآخر بحسب المعطيات، فمن المهم سرد آراء المبحوثين حول ذلك، فقد بينت إحدى الحالات من قرية الدراز:"المؤثر هو الإنفتاح مو الشباب ولا الكبار الانفتاح ثقافي وليس محلي، أيضاً القنوات والعولمه نورت الناس.

بينما أشارت حالة أخرى من قرية الشاخورة إلى نفس المضامين، وذلك على النحو التالي:"المؤثر أكثر الي اليوم والي باجر أكيد مئة بالمئة إن الكبار والشباب والكل يرجع للشيخ، الشباب أقوى من عوائلهم أكيد لأن الشباب دارسين أحين بيحطوني أني وبيحطون ولدي إلي دارس في المدرسة في المعلم، ولدي بيروح مع الشباب بيعزي وياهم، الشباب ملتزمين في الدين نفس الشي الكبار نفس الصغار والشباب رغم أنهم يحبون يعيشون ويروحون ويجون لكن التزامهم بالدين ما يتغير".

وقد اختلفت المعطيات بالنسبة إلى قرى أخرى استهدفتها الدراسة منها حالة من قرية جنوسان أشارت إلى الشباب ومشاريعهم الجديدة كفاعل مؤثر في المجتمع، وذلك

على النحو التالي:"الشباب الي فتحو ليهم مشاريع تحفيظ ومشاريع في التعليم استفادو وفادو المجتمع.

بينما أكدت حالة أخرى من قرية المالجية دور التجار كفاعل مؤثر كما يلي:"جزاه الله خير هالمقاول أخذ بحرينيين بعد لو أخذ أجانب ضعفنا أزيد، في مقاول آخر يجي عنده ألف ألفين عامل كلهم أجانب هذا لوياخذ بحرينيين ما راح وفوق لا كله أجانب يمكن عشره بحرينيين، هذا مال المالجيه ماساعدهم لكن في مقاول آخر بنى ليهم بيوت، في عالي وبعد احنا في المالجية بنى لينا أربع بيوت".

وأشارت حالة أخرى من قرية كرانة إلى ديمومة التضامن كفاعل مؤثر في المجتمع، وذلك كما يلي:"إذا الأولاد صارو جميع ما يأثر إذا المجتمع جميع وإذا صارت قلوبنا جميع، لوتفرقنا مانتأثر من الصبح نطلع إذا جيت من الشغل أروح آمر على أخوي أو على أبويي أو على والدتي فإحنا نصير جميع وإذا أنا جفت ولدي ما جاني بروح انا أجوفه يمكن مريض القلوب هالنمونه تستوي مترابطه لو عشنا محل واحد وكل واحد ما يدري عن الثاني ما في فايدة".

ونستنتج مما سبق أن قرى الدراسة يمزجون بين التعليم التقليدي والحديث بل يتبين أنهم تعمقوا في التعليم الديني بشكل وفر لهم نوع من العلاقات التبادلية حيث يبدو أن فئات من المجتمع تحمل على عاتقها مسئولية تنمية الثقافة المحلية بالاعتماد على البرامج الدينية وخلق مناخ ثقافي يدعم الهوية الاجتماعية التي يعايشها المجتمع سواء من نواحي تربوية أو من نواحي دينية أو اجتماعية فاتخذت بعض الفئات تلك البرامج مشاريع لها، ويبدو وجود نخب شبابية تنتمي إلى صناديق خيرية أو مؤسسات أهلية دينية أسهمت في تشكيل وعي خاص بالوسط القروي الذي يعيشون فيه.

وبالتالي فإن الخصوصية الثقافية تعمقت في المجتمع إنطلاقا من مشاريع فردية استعان بها المجتمع في تنشئة أبنائه وفي بناء تصوراته للدين والحياة اليومية في ظل المتغيرات الحديثة.

ثاني عشر: أهم النتائج:

١ – تبين أن تعدد الزوجات متغير هام أثر على بنية الأسرة القروية قديماً وحديثاً وتكوينها الثقافي خصوصاً بين فئة المزارعين المعروف عنهم قديماً قوة امكانياتهم الاقتصادية بسبب المزارع التي يمتلكونها مما أسهم في ارتفاع عدد زوجاتهم وأطفالهم فكانوا يتزوجون من قرى مختلفة من أنحاء البحرين.

٢ – تبين تغير إتجاهات أغلب الفتيات المتعلمات في عملية الزواج ولا يتوقف الأمر عند ذلك فقط إنما يشيع في الأوساط القروية أن ضعف أحوال الرجل تدفع إلى الطلاق.

٣ – كشفت الدراسة أن نظم التكافل الاجتماعي اختلفت حديثاً عن نظم التكافل التقليدية التي كانت قائمة في الأساس على العلاقات القبلية والعائلية والاجتماعية فضلاً عن علاقات الجيرة أي أن التكافل الاجتماعي قبل ذلك كان محدداً بمجموعة من القيم والعادات والتقاليد التي تعكس البنية الثقافية للمجتمع القروي أما الآن فقد أصبح هناك مؤسسات وجمعيات في معظم القرى لرعاية الفقراء وقدم لهم المساعدات كنوع من التكافل الاجتماعي حتى يستطيعون مواجهة ظروف الحياة الصعبة والمتغيرة التي تغيرت متطلباتها عما هو سائد قديماً فقد كانت الاحتياجات أغذية وملابس وأمور معيشية بينما أخذت اليوم أشكالاً أخرى حيث قلما تحتاج الأسر لمعونة عذائية أو لباس حديثاً.

٤ – كشفت الدراسة أن التضامن الاجتماعي العائلي يشهد تغيرات كبيرة طالت أفراد الأسرة وأفراد العائلة بمجملها والعوائل المتجاورة وأصبح رب الأسرة على المستوى الحديث المسئول عن أبناءه ويؤسس لهم حياتهم والظروف الاجتماعية التي تعينهم على مواصلة تطلعاتهم وذلك على مستوى المسكن ومتطلبات الحياة اليومية بينما في الوقت نفسه نجد الأب أن لا يملك سلطة إبقاء أبنائه إلى جانبه بعد قراراتهم الخاصة بالاستقلالية والخروج من المنزل غير أن منزل رب الأسرة يكون مكاناً جامعاً للأبناء في العطل والمناسبات وإقامة واجبات البر بالوالدين.

كما أن درجة تضامن الأبناء والأب في مجال مهني يؤمن العائلة قد تراجع ويندر وجوده.

٥ – إتجاه شباب الوسط القروي إلى إسكان الدولة الذي برز في مختلف قرى ومدن البحرين حيث أن تلك الهجرات تبين وجود حراك بشري آخذ دوره في ربط الأوساط القروية بمجالات حضرية أحدث، وهي عناصر من شأنها تعزيز جوانب متعددة من الانفتاح الثقافي والجغرافي وفك خصوصية المكان لصالح الثقافة البحرينية العامة.

٦ – كشفت الدراسة أن مجتمع القرية يحتكم في توجهاته إلى ثقافة الأغلبية بمعنى أن سكان القرى رغم بساطتهم إلا أنهم قادرون على تعميم ثقافتهم كمتحكم في الثقافة العامة بقراهم أي أنهم مازالوا ينتجون ثقافة خاصة بالوسط الذي يعيشون فيه.

٧ – كشفت الدراسة أن الأسر القروية ترتمي في أحضان المؤسسة الدينية سبيلاً لها لتسهيل مهامها التربوية مما يؤكد أن الأسرة تنتظر مردوداً تربوياً من المؤسسة الدينية من خلال أبنائها، فمن هنا يبرز لنا طبيعة العلاقة التي تجمع المؤسسة الدينية بالأسرة، يقود إلى ذلك وفرة البرامج الدينية في الوسط القروي بشكل عام وضعف دور الأسرة والسلطة الأبوية عما هو سائد في مراحل تارخية سابقة.

ثالث عشر: أهم التوصيات:

١ – تسليط الضوء إعلامياً وثقافياً على إتجاهات المرأة القروية في عملية الزواج وإبراز مظاهر تغير نمط الاختيار وتطور رغباتها وتطلعاتها الحياتية التي تختار في ضوئها على المستوى الحديث والمقارنة بينها وبين نظيرتها المرأة ذات الدوافع والاهتمامات التقليدية في عملية الزواج من نواحي اقتصادية وثقافية.

٢ – ضم النخب الشبابية التي تعمل على تنفيذ برامج خيرية تابعة للجمعيات الأهلية إلى مواقع عمل حكومية بشكل يفيد بإقامة علاقة متطورة مع المجتمع القروي

مبنية على أسس تنموية معاصرة تسهم في تمكين تلك الأسر من إقامة حياة أحدث عبر تمكينها من المواجهة وتخليصها من التبعية الاقتصادية لقطاعات أهلية طوال حياتها.

٣ – إيجاد علاجات فعالة للشباب الذين لم يكملو تعليمهم عن التعليم مثل طرح برامج مهنية تعليمية بأجر لحين إنهاء البرنامج وتوظيف الطالب، وذلك بالاستفادة من برامج كانت قد نفذتها شركة نفط البحرين بابكو وامتصت تلك الطاقة البشرية في اتجاهات تنموية أحدثت طفرة في تاريخ الاقتصادي البشري البحريني من خلال تدريب البحرينيين على مهن يعتاشون منها إلى الآن.

٤ – إيجاد مهن قادرة على خلق تحول تاريخي في الثقافة المحلية القروية كتلك التي أسست لذلك بين شريحة واسعة من الأجيال مثل قطاع النفط والتعليم فتلك المهن احتلت الصدارة في سلم اهتمامات البحرينيين كمهنة تم الإقبال عليها وأسهمت في تغير المجتمع على أرض الواقع، وذلك على المستوى التاريخي.

٥ – خلق أوضاع ثقافية قادرة على تهيئة الأغلبية ذات المستويات البسيطة تدفع بإتجاه ثقافة أكثر انفتاحاً فقد لوحظ أن سكان القرى رغم بساطتهم إلا أنهم قادرين على تعميم ثقافتهم كمتحكم في الثقافة العامة للوسط الذي يعيشون فيه أي أنهم مازالوا ينتجون ثقافة محلية.

٦ – تنويع مصادر المعرفة والتمكين في الوسط القروي فقد لوحظ أن الأسر القروية ترتمي في أحضان المؤسسة الدينية سبيلاً لها لتسهيل مهامها التربوية مما يؤكد أن الأسرة تنتظر مردود تربوي من المؤسسة الدينية من خلال ابنائها، فمن هنا يبرز لنا طبيعة العلاقة التي تجمع المؤسسة الدينية بالأسرة، ويقود إلى ذلك وفرة البرامج الدينية في الوسط القروي بشكل عام وضعف دور الأسرة والسلطة الأبوية عما هو سائد في مراحل تارخية سابقة مما يعني أن الوسط القروي بحاجة إلى بدائل قيادية للجيل الشبابي.

٧ – ضرورة إيجاد حلول جذرية وسريعة لقضايا الأراضي الغير مسجلة فقد لوحظ أنها مصدر إما للخلافات أو لتحول أملاك السكان إلى وقف ديني لصالح المؤسسات الدينية الأمر الذي أسس لعلاقات شراكة في المجال الديني وأفرز التفافاً ذو ارتباط عائلي بالمساجد أو المآتم وغيرها من الأوقاف.

المراجع

١ – ديفيد إنغليز، جون هيوسون، مدخل إلى سوسيولوجيا الثقافة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٤.

٢ – منى زاهد سويلمي، التغير الثقافي في الريف السوري، دراسة أنثروبولوجية في إحدى قرى محافظة حلب، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠١٤.

٣ – آمال يوسفي، الممارسات الثقافية في الوسط الحضري، دراسة انثروبولوجية لأقصى مدن الساحل الغربي الجزائري، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٢.

٤ – المختار الهراس، بروز الفرد داخل العائلة في انجرة: الهوية الاقتصادية وصراعات الجنس والأجيال، رسالة دكتوراة، جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠٠٠.

٥ – عبد الغني شفيق، النخب المحلية بالوسط القروي المغربي، ديناميات التغير ومواقع النفوذ،إقليم افران نموذجا، رسالة دكتوراة، الرباط، جامعة محمد الخامس، ٢٠١٣.

٦ – خديجة المسدالي، المرأة القروية بين الثوابت والمتغيرات، منطقة دكالة نموذجا، دائرة الزمامرة، دراسة سوسيوانثروبولوجية، رسالة دكتوراة، جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠٠٠.

٧ – محاسن محمد، العائد الاجتماعي لمحو امية المرأة الريفية، دراسة ميدانية لقرية جهينة، محافظة سوهاج، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧.

٨ – زينب أبو زيد، التغيرات الاجتماعية وأثرا على دور المراة في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة، دراسة ميدانية على عينة من النساء في مدينة سرت، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠١٢.

٩ – عبد الهادي اعراب، الفقيه كمؤسسة بالمجال القروي، دراسة لتغير مكانة وأدوار فقهاء الشرط بالمغرب، إقليم خريبكة نموذجا، رسالة دكتوراة، جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠٠٦.

١٠ – للمزيد من المعلومات أنظر: Sites.google.com.